التنمية المحلية بين المعيقات الاجتماعية والمعيقات السوسيو ثقافية

Local development between social constraints and socio-cultural obstacles

د. كويحل فاروق جامعة البليدة 2

د. دردیش أحمد جامعة البليدة 2

الملخص

تتنامى التحديات التي تواجه العديد من المجتمعات في هذا العصر في سبيل تنميتها ، فقد اتضح من خلال التجربة الإنسانية الوطنية ، أن معوقات التنمية في هذا العصر لا ترتبط بشكل كبير بالأوضاع الاقتصادية أو السياسية بقدر ارتباطها بحياة الفرد كمواطن لأنه اللبنة التي تبنى عليها أي تنمية يراد لها النجاح .

إن معوقات التنمية هي ذاتها من خلال تدوير الزوايا معوقات الإصلاح ، و بتشخيصها و معالجتها تتحقق الكثير من الإصلاحات و تنجح عمليات التنمية و كلما تجاوزنا عائقا عن الإصلاح تجاوزنا عائقا عن التنمية و العكس صحيح أيضا.[1]

و قد ازداد الاهتمام في الجزائر بهذه القضية بسبب الانفتاح الإعلامي و الفضاء المفتوح و سرعة متابعة القضية وتدفق الكم الهائل من المعلومات حولها و اتساع حجم الدوائر المهتمة بها و مشاركة الشعوب في صناعة القرار و كذلك بسبب تضرر مصالح الدولة و المجتمع من وجود هذه المعيقات و لخطورة آثارها الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية.

كل هذه النقاط سنحاول من خلال هذه المداخلة توضيحها وتبيانها ومن تم إسقاطها على وضعية التنمية المحلية و كيف كان لهذه المعوقات الأثر الكبير في الحد من وصول التنمية إلى المستوى المرغوب.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المحلية، المعيقات، الاقتصادية، معوقات التنمية

Summary

Nowadays development is a great problem in our societies and as has become clear from human experience that the obstacles to development are not only related to the economic or political situation but they are related to the individual as a citizen since he is considered as a basic element of any development.

The Interest has increased in Algeria because of the openness of the media and the flow of the vast amount of information as well as the participation of people in the decision-making and the infringement of the interests of the state and society of the existence of these obstacles and the seriousness of their social, cultural, political and economic effects.

to answer to these many asked questions about the constraints mentioned so far , we will try to clarify and to state all these points, and make a projection on local development and how these constraints had a great impact on the reduction of development reached at the desired level.

Keywords: development, obstacles, local development, economic.

I - مفهوم التنمية:

إن المتتبع للأبحاث السوسيولوجية المعاصرة يصل إلى وجود اختلاف بين مصطلح (النمو) ومصطلح (التنمية)، فبينما يعني الأول «عملية الزيادة الثابتة والمستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة» [2] في حين يعني الثاني « تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن. »[3].

« فالزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان مؤشر من مؤشرات النمو الاجتماعي، أما التنمية فتحصل في التعليم في مرحلة النمو الاجتماعي السريع، وخلال فترة ممتدة من الزمن، وهي تحتاج في الغالب إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.» [4] ، فالتنمية بهذا المعنى أشمل من النمو حيث تتضمن التنمية النمو والتغير بكل أنواعه وأبعاده الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الكمي والكيفي، فالتنمية لا تعنى بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي مثلاً، وإنما بجميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية وتهدف إلى إحداث تغييرات نوعية وكمية شاملة.

وعليه فالتنمية تعنى عملية تحويل من حالة إلى حالة أفضل منها وأيضاً تعنى الفعل التطويري بأشكاله المختلفة الذي يودى إلى رفع مستوى المجتمع من مستوى أدنى نسبياً إلى أعلى نسبيا.

إذن التنمية عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغيرات عملية جذرية شاملة ومتكاملة تشمل كل جوانب الحياة فى المجتمع وفى الدولة والهياكل : (الاجتماعية – الاقتصادية – الثقافية – السلوكية – النظم السياسية – النظم الإدارية – المؤسسات الحكومية والخاصة.....الخ.)

لذلك توصف التنمية بأنها تحقيق التطوير المتكامل والشامل للمجتمع بهدف الوصول إلى الرفاهية بكفاءة وفاعلية، ولكي يحدث ذلك لابد من تحقيق مطلبين هما:

أولا: تطوير المجتمعات باتجاه تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء لمختلف أنشطتها وفى أداء حياتها.

ثانياً : تحقيق التناسق والتكامل في العمليات التطويرية باتجاه النمو المتوازن في مختلف قطاعات المجتمع (بمعنى أخر إن التنمية عملية مجتمعية شاملة ومتكاملة وحيوية ومترابطة مع بعضها البعض).

فالتغير الاقتصادي يجب أن يودى إلى التغير الاجتماعي وتعتمد هذه المتغيرات على عوامل ورؤى وتطورات سياسية في الدولة والمجتمع.

لكن للوصول إلى تنمية تحقق كل هذه الشروط ، هناك الكثير من المعوقات التي تواجه إدارة التنمية منها ما يلي:

أولاً :معوقات اجتماعية:

إذا كانت إدارة التنمية بحسب مفهومنا هي دراسة لوظيفة الإدارة في المحيط الاجتماعي للدول النامية، فإنه من الضروري التعرف على طبيعة البيئة الاجتماعية لإدارة التنمية. وتصيب التأثيرات البيئية عادة، وتظهر في الثقافة العامة للمجتمع، وفي مكونات الشخصية أي في التكوين البشري للمجتمع. ويمكن دراسة ذلك الجانب من زاوية ديموغرافية وسيكولوجية ومهنية وفي مجال دراسة التأثيرات الاجتماعية على تكوين الشخصية، ومن ثم على إدارة التنمية أن تكون أمام نوع من علاقات السبب والنتيجة التحكمية والنسبية في نفس الوقت، بمعنى أن التأثيرات الاجتماعية حتمية وتحكمية، إلا أن تلك التأثيرات غير جامدة بل تخضع للتغيير والتطور نتيجة للتغيير والتطور الاجتماعي. ومن ثم يصبح من الممكن تطوير بل وإعادة تشكيل مكونات ثقافة العامة لصالح إدارة التنمية. بل إن هذا التغيير يصبح ضروريا وحيوياً إذا أردنا لإدارة التنمية أن تنجح في تحقيق أهدافها. وهذه النظرة للموضوع وحتى تكون علمية يجب أن تأخذ القضية في كل أبعادها. بمعنى أننا عندما نعالج إحدى

الظواهر الاجتماعية كجزء من نظام أعلى، فإن هذا يستلزم دراسة تأثيرها وتأثرها في داخل ذلك النظام الأعلى. فالثقافة إذا كانت تؤثر على الشخصية الاجتماعية فهي تتأثر بها. ويمكن القول أن الثقافة العامة والظروف الحضارية للدول النامية تمثل في الغالب عقبات يجب تذليلها أمام إدارة التنمية على أساس أن التقدم يعكس مفاهيم ثقافية وحضارية مختلفة .

ونلاحظ أن قدرات التطور الثقافي ليست متكافئة مع التغيرات الأخرى في البيئة الاجتماعية، بمعنى أن التغيير في النظم الاقتصادية أو السياسية أو القانونية يمكن أن تتحقق بسرعة أكبر من سرعة التغير المفروض في الثقافة العامة بل إن هذا هو جوهر المشكلة الاجتماعية في إدارة التنمية. أو كما يقول أحد كبار المتخصصين الاجتماعيين "التخلف الثقافي يعني أن العناصر الثقافية المادية تتغير تغيراً أسرع من العناصر الثقافية غير المادية" ونلاحظ أن المجتمع الثقافي لا يتغير بسرعة بعكس المجتمع المادي حيث يتم التطور والتغيير المادي السريع بواسطة قرارات سياسية تصدر فتغير من النظم الاقتصادية والسياسية والقانونية في المجتمع المتخلف، ولكن يحدث هنا تناقض أساسي، وهو أن التغيير في الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية لا يصاحبه تغير في الجوانب الثقافية المتصلة به. لأن القيم الحضارية والثقافية لا يمكن أن تتغير بسرعة وبسهولة وبقرارات سياسية فقط. هنا تنشأ فجوة خطيرة بين صورة النظم الجديدة وحقيقة سلوك البشر العاملين في نطاقها. فمثلا قد يعمل الفرد في المصانع بثقافة فلاح في الحقل. وهذا التناقض بين التطور البطيء للمعتقدات أو القيم والأفكار والتطور البنياني النظامي المادي للمجتمع يسبب مشاكل كثيرة لتلك النظم الحديثة، وهذه هي ظاهرة التخلف الثقافي في المجتمع النامي. فكل تغيير في الجوانب المادية، يجب لنجاحه وتحقيق فاعليته أن تصاحبه مجموعة من المعتقدات الحديثة الملائمة له. ونلاحظ لذلك أن المشكلة الاجتماعية التي تواجهها عملية التنمية أخطر وأصعب مشكلات إدارة التنمية لأن هذه المشكلات لا يمكن مواجهتها بإصدار قرارات سريعة. فالمعتقدات والقيم والاتجاهات السائدة في إطار الثقافة العامة هي مجموعة من الأفكار تحدد السلوك المرغوب فيه وغير المرغوب فيه في مجتمع من المجتمعات والمعتقدات غير مادية وغير ملموسة. إلا أن تأثيرها على الإنسان وتصرفاته أقوى بكثير من تأثير الماديات .

والمعوقات الاجتماعية لإدارة التنمية لا تحل إلا بتطوير الثقافة والمعتقدات والتحكم فيها. ونلاحظ أن هناك علاقة طرديه بين الثقافة العامة والمعتقدات الاجتماعية. وهناك نوعان من الضبط الاجتماعي والتحكم فيه وهما:

1 الضبط الاجتماعي الرسمي : والنوع التقليدي له هو القانون ووسائل تنفيذه. فإذا قام القانون بحماية بعض المعتقدات الخاصة فإن ذلك يمثل السيطرة الرسمية، إذ يلعب القانون دوراً حاسماً في تقوية بعض العادات أو في اختفاء غيرها. ومن أمثال ذلك تعدد الزوجات، تشجيع الفتاة على التعليم، هدم الأفكار الرجعية الاجتماعية وهكذا، وقد يكون القانون أداة فعالة في خلق المعتقدات الاجتماعية الإيجابية اللازمة لإنجاح إدارة التنمية. وفي هذه الحالة يتصف القانون بصفة التقدمية من هذه الزاوية.

2 الضبط الاجتماعي غير الرسمي : وهو السيطرة الأخلاقية أي مجرد استنكار الناس في مجتمع ما، عرفياً واتفاقا ضمنيا على استبعاد أشياء وترحيبهم بأشياء، وهذه السيطرة لها تأثير بعيد المدى في التنمية وهي أقوى في المجتمع المتخلف عنها في المجتمع المتقدم، حيث يستطيع الفرد تحدي تلك السيطرة بقوة أكبر. فالعرف الأخلاقي له سيطرة أقوى في الريف عنه في المدن بصفة عامة. أما في المجتمع المتقدم فالنظرة تختلف إذ يعتبر القانون وحده هو الذي ينظم الأخلاق وما عدا ذلك يترك للتقدير الشخصي للفرد . وهكذا نجد أن تغيير العادات السلبية للتنمية أصعب في البلاد المتخلفة عما هو في البلاد المتقدمة. وهنا يرى

الباحثون أن استخدام القانون في هذه الحالة لازم، مثل النص على فرض غرامات مالية بالنسبة لتصرفات معينة تكون سلبية إزاء تحقيق أهداف التنمية. فالقانون يستطيع أن يضع نظاماً أخلاقياً لإدارة التنمية، ولكن لابد أن يكون الجهد الأكبر على الأجهزة السياسية والقيادية التي عليها تقديم القدوة الحسنة للمواطنين عملياً لا نظرياً فقط وذلك على كافة المستويات القيادية.

ثانياً: معوقات سياسية:

نلاحظ أنه حتى يمكن البدء في عملية التنمية لابد من اتخاذ قرارات سياسية سريعة. والجانب السياسي لإدارة التنمية يحمل تناقضا أساسياً هو أن قرارات البدء في إدارة التنمية لا يمكن أن تتم إلا بمبادرة فورية لا تحتمل قيامها على مبدأ التشاور أو المشاركة السياسية، في حين أن القرارات التنفيذية العملية لإدارة التنمية لا يتأتى لها النجاح والفاعلية إلا بتأسيسها على أكبر قدر من المشاركة السياسية، وهنا نجد التعارض والفجوة بين ضرورة الاعتماد على العمل الثوري السريع من أجل بناء سياسات التنمية، وضرورة الاعتماد في الإدارة على المشاركة في صنع قراراتها. فالأسلوب العلمي في الإدارة هو المشاركة في صنع القرارات الإدارية، ومن الناحية السياسية أيضا فكرة التشاور أساسية لقرارات السياسة عامة. إلا أنه في حالات التحول الثوري لصالح التنمية قد يكون التشاور مستحيلاً. مثلاً قرار تأميم قناة السويس هو قرار سياسي مبني على أساس الاعتبارات التمويلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية، متمثلة في إنشاء السد العالي، أي أنه قرار سياسي هام من وجهة نظر عملية التنمية الاقتصادية، وهنا نجد أن مبدأ التشاور أو المشاركة في صنع مثل هذا القرار إنما تعترضه عقبات ضخمة تجعله غير ممكن من الأساس، لأنه لو كانت القيادات السياسية قد حاولت وقتئذ أن تستخدم مبدأ التشاور قبل اتخاذ مثل هذا القرار لكانت التيارات المعادية مصلحياً قد ظهرت لتمنع صدور ذلك القرار أو على الأقل تضع عقبات خطيرة في طريق صدوره. وهذا النمط من القرارات السريعة الحاسمة السياسية في جوهرها والقائمة على التشاور المحدود جداً في نطاق بعض خبرات فنية معينة إنما وجدت في بدء عملية التنمية في جميع تجارب هذا القرن، ولكن في نهاية الأمر لابد وأن تلتزم إدارة التنمية بمبدأ التشاور أو توسع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرارات، ويبدو لنا أن إستراتيجية إدارة التنمية من وجهة نظر صنع قرارات تلك العملية تقوم على وجود مرحلتين متداخلتين هما:

1 اتخاذ القيادة السياسية مجموعة قرارات سريعة على أساس مبدأ التشاور في أضيق نطاق وهي مرحلة حتمية في بدء انطلاق التنمية.

2 توسيع قاعدة المشاركة أثناء عملية تنفيذ إدارة التنمية .

فالتنمية تحتاج لقرارات سياسية سريعة لا يمكن أن تؤسس على التشاور إلا في أضيق نطاق ولكن إدارة التنمية تحتاج إلى عكس ذلك. ونلاحظ هنا أن عدم تفهم القيادة السياسية للمرحلتين المذكورتين قد يؤدي إلى الإطالة الزمنية للمرحلة الأولى، وهنا تحدث مخاطرة تضخم وتقوية البيروقراطية وثقل وزنها وإضعاف الرقابة السياسية ومن ثم إضعاف إدارة التنمية ذاتها، ويصبح وكأن الهدف الوحيد للنظام السياسي الجديد هو تقويم البيروقراطية. فالبيروقراطية تستطيع أن تشل إدارة التنمية وتقضي على التنمية ذاتها بل وتهدم النظام السياسي الحديث ككل. والبيروقراطية تكون بالضرورة على حساب الكفاءة الإدارية، لعدم إتباع مبدأ التشاور، وهي قضية إدارية مثلما هي قضية سياسية.

ثالثاً: معوقات اقتصادية:

من أهم السمات التي تتميز بها إدارة التنمية أنها ذات طابع اقتصادي، أكثر ما يكون ظهوراً بالمقارنة مع الإدارة العامة التقليدية. ويعود ذلك إلى تعدد وتنوع نشاط إدارة التنمية مما يخلق نتيجتين أساسيتين هما:

1 قيام الإدارة بإدارة أنشطة إنتاجية تستلزم أخذ النظرة الاقتصادية في الاعتبار.

2 زيادة عدد العاملين في الجهاز الإداري مما يستلزم إيجاد مصدر كبير لدفع أجورهم.

وتهمنا النتيجة الثانية، فالأولى تكاد تكون قضية مفروغاً منها تميز إدارة التنمية بطابع الإدارة الاقتصادية، أما النتيجة الثانية فقد تمر دون أن يرى خطورتها البعض. أن نقص الموارد الاقتصادية للدولة قد يؤدي إلى خلق نظام أجور تتسم بانخفاض مستوياتها. ولن يعجز رجل الإدارة في هذه الحالة عن زيادة دخولهم من العمل بكل الوسائل غير المشروعة والتي يمكن أن تصبح بمرور الوقت ولكثرة ممارستها عرفاً إدارياً يجد الحماية اللازمة من رجل الإدارة أنفسهم. وهذا سوف يعني ضمن أشياء أخرى فقدان الإدارة لأهم مقومات قيامها. نقصد نزاهة أعضائها وموضوعيتهم في اتخاذ القرارات.

ومن المعوقات الاقتصادية التي ترتبط بتنوع الأهداف بإدارة التنمية ما يلي:

1. صعوبة قياس درجة الكفاءة في عمليات الإدارة العامة للجهاز الحكمي. فالمعايير متعددة في طبيعتها: معايير مادية ومعايير معنوية نفسية.
2. صعوبة التوصل إلى نظام موضوعي لتحديد مكافآت أو عقوبات العاملين في منظمات إدارة التنمية والمسئولين عنها.

ولكن هذه الصعوبات لا يجب أن تؤدي إلى تخلي إدارة التنمية عن الإحساس بأهمية وخطورة الجانب الاقتصادي لعمليتها. كما توجد جوانب أخرى للمشكلات الاقتصادية في إدارة التنمية، فالتخلف يتضح أكثر في قوى الإنتاج وارتباط ذلك التخلف في القوى الإنتاجية وعلاقاتها مع بنيان اجتماعي متخلف في قواعد مؤسساته وعادته وتقاليده.

ومن المعوقات أيضاً الانفجار السكاني، إذ يصل معدل الزيادة في السكان إلى 2% ويصل أحياناً إلى 3% في الدول النامية في حين يصل إلى 1% في الدول المتقدمة. إن الانفجار السكاني يمثل ضغطاً خطيراً على إدارة التنمية ويقلل من الإفادة من فوائد التنمية ويضعف قيمة جهود إدارة التنمية.

ومن المعوقات الاقتصادية في البلاد المتخلفة، والتي تؤدي عادة إلى انكماش دور الأفراد والمؤسسات الأهلية في عملية التنمية، ومن ثم إلى ظهور قيام الدولة بوظيفة أساسية في تلك العملية ويؤدي إلى انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي (الاستثمار) أي التخلف الواضح في الموارد المالية لعملية التنمية. ورأس المال عنصر هام من عناصر التنمية للحصول على وسائل التنمية. وترتبط تلك المشكلة بمجموعة من التعقيدات الثقافية كضعف الميول الادخارية وضعف ملكة الابتكار.

رابعاً: معوقات إدارية:

إن عملية التنمية تتسم أساساً بالاتساع الهائل كما ونوعاً في دور الجهاز الإداري في البلاد النامية والحجم الكبير من المعوقات والمشكلات. وأهم هذه المعوقات الإدارية في الدول النامية يمكن تقسيمها إلى:

1 معوقات تاريخية: ترجع أساسً إلى التغيير السريع في وظائف الجهاز الإداري، فقد كانت هذه الوظائف تتركز في ميادين تقليدية في الإدارة العامة المألوفة مثل حفظ النظام والأمن وإدارة المرافق التقليدية في الدولة،

ولكنها في فترة زمنية قصيرة تحولت إلى وظائف اقتصادية تربوية – ثقافية – اجتماعية – ويعني ذلك أن الخبرات التقليدية تعد غير صالحة للجهاز الإداري في البلاد النامية ولا تفيد كثيراً في تحقيق أهداف التنمية. وقد لاحظ أحد خبراء الإدارة العامة الأمريكية في تقرير له أن جهاز الخدمة المدنية في الهند واحد من أحسن عشرة أجهزة خدمة مدنية في العالم، ثم يضيف تناقضاً صارخاً وهو أن هذا الجهاز لا يلائم ظروف التنمية في الهند .

2 معوقات تنظيمية: وتعود هذه المعوقات إلى وجود نقص واضح في تنظيمات إدارة التنمية وعدم إتباع الأسلوب العلمي في مجالات كثيرة أهمها (توصيف الوظائف ووضع النظم واللوائح والإجراءات الإدارية الملائمة للعمل الجديد المطلوب من الجهاز الإداري وعدم التناسق بين السياسة والإدارة)

فالتنظيم الإداري لا يتمكن من ملاحقة القرارات السياسية في أحيان كثيرة مما يصعب معه خلق التنظيم الملائم لمواجهة تنفيذ تلك القرارات، وكثير من القرارات السياسية لا يتم التنسيق بينها وبين التنظيم الإداري أو القرارات. وهناك معوقات تنظيمية أخرى تعود إلى تعدد النظم الإدارية اللازمة لإدارة التنمية. فالإدارة الحكومية التقليدية والقطاع العام والإدارة المحلية كل منها يحتاج إلى نظم إدارية مختلفة، مما يخلق صعوبة خلق التنظيم الإداري المتناسق.

خامساً: معوقات بشرية:

وهي نقص الإداريين الفنيين الأخصائيين اللازمين لإدارة التنمية وخصوصاً في المجالات الدقيقة كوظائف الحفظ والتخزين والشراء والإشراف، حيث أنه لم يكن في معظم الدول النامية مؤسسات تعليمية تؤهل هؤلاء بالقدر الكافي للقيام بوظائف في إدارة التنمية هي مشكلات ذات طبيعة متعددة الجوانب، وأنه لا يمكن لعلاجها إلا بأخذ النظرة الفاحصة والشاملة، وهذه هي الإستراتيجية الصحيحة لكل من إدارة التنمية والإصلاح الإداري.

ومن أجل تقريب الفهم أكثر نحاول إسقاط ما سبق على التنمية المحلية

II - معوقات التنمية المحلية

هناك الكثير من العوامل التي تعيق التنمية المحلية وتعمل على تعثرها و هي متنوعة فمنها ما هو ثقافي واجتماعي وسياسي والبعض الأخر اقتصادي، وإداري بالإضافة إلى المتغيرات والعوامل المستحدثة كالإرهاب والمناخ.....الخ. ومن أهم هذه المعوقات لدينا:

1- اختلال التوازن في عملية التنمية المحلية: التوازن هنا يعني الشمولية في التنمية والتكامل بين الأفاق المختلفة بطريقة متوازنة، ولذلك فمن المستحيل تنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم، أو الذهاب إلى تنمية المدينة دون تنمية الريف وعليه يجب التنسيق بين مختلف عمليات التنمية في جميع الاتجاهات.[5]

2- معوقات قيمية: إن النسق القيمي يلعب دورا فعالا في تطوير مجال التنمية المحلية وانخفاض مستوياته ينعكس سلبا عليها باعتباره نسقا محوريا في توجيه السلوك والدوافع والانجاز نحو الفعل الاجتماعي المحلي الموجه للتنمية المحلية، وكذا الأهمية البالغة التي تلعبها القيم في تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية، وذلك لأن القيم ترتبط بالركيزة الأساسية للتنمية المحلية أو بجوهرها إن صح التعبير إلا وهو الفرد، حيث يصنف « علي كاشف» القيم والمعايير المعوقة للتنمية في المجتمع المحلي كالأتي[6]:

- الانعزالية وصور اللامبالاة والاعتماد على الغير.
- عدم تقدير قيمة العمل.
- ازدراء العمل اليدوي.

- عدم تقدير قيمة العمل والزمن.

3- معوقات ثقافية: تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات المحلية فغالبا ما يكون سبب فشل معظم المشروعات في المجتمعات المحلية نتيجة إلى جهل الباحثين لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع أخر يختلف عنه خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحكمة بها.

كما يعد الهيكل السكاني في المجتمع المحلي والتركيبة الاجتماعية المكونة له كأحد العوامل المؤثرة في التنمية المحلية، فضلا عن عوامل أخرى تتمثل في المتغير الديموغرافي وما ينتج عنه من تفاقم مشكلة البطالة واختلال التوازن السكاني.[7]

ويمكن القول أن نسق المعتقدات والأفكار يحوي قدر كبيرا من معوقات التنمية في المجتمعات المحلية المتخلفة، فنسق المعتقدات يرتبط بطبيعة الإنسان، مزاجه وعالمه، وإطاره المرجعي المحلي، وطبيعة هذه المعتقدات تقف سلبا اتجاه التغير، فعادة لا تقبل هذه المعتقدات الرذوخ للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة.

والمعتقدات هي التي يطلق عليها القوى الخارقة وهي على نمط أو شكل المعتقدات والاتجاهات التي تنبع من الأنساق الدينية والأعراف والعادات والتقاليد السائدة في جماعة من الجماعات، وهي تمثل معيقا من معوقات التنمية الاجتماعية المحلية عند الرغبة في إحداث التغير.

4- معوقات إدارية: وتتمثل هذه المعوقات في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصالح الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية، ويعود ذلك بالأساس لعدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها الدور الفعال في عملية التنمية المحلية. [8]

ويذكر "محمد شفيق" أهم معوقات التنمية المحلية من الناحية الإدارية وهي كالأتي[9]:

- سوء إدارة المنشاة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات.
- ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وبخاصة الوحدات المحلية.
- عدم واقعية الأهداف ورفع الشعارات الرنانة المتعلقة بها.
- تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مما أدى إلى انتشار رقعة الفساد، وارتفاع الأسعار بشكل فاحش.
- تسرب العمالة الماهرة الفنية والتقنية من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية (أي هجرة الأدمغة).
- عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي.
- عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي.

5- معوقات سياسية: تتميز معظم المجتمعات المحلية بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المحلية، ومن أهمها نذكر:

- تفتقر معظم المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل أفرادها، بسب ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في إدارة مقاليد التنمية المحلية.
- سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية.
- تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية المحلية (غياب التداول السلمي على السلطة) فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة.
- ضعف المشاركة السياسية وتدني مستوى الثقافة السياسية لدى مواطني هذه المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراده تتيح ولاشك الفرصة لتنفرد الصفوة الحاكمة بإتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس أو منازع.
- تتميز المجتمعات المحلية بالتغير السريع والفجائي والجذري وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب المشاركة السياسية الفعلية، الشيء الذي يعيق التنمية المحلية بشكل مباشر.[10]
- الانسداد الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة، وضعف القوانين والتشريعات المنظمة لسير عمل هذه المجالس،أدى إلى انعدام ثقة المجتمع المحلي في هذه المجالس، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تعثر التنمية المحلية.
- أما" فريل هيدي" فإنه يحد بعض المظاهر الرئيسية للسياسة التي تحكم عملية التنمية في الدول النامية، والتي تنعكس حتما على سير عماية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية لهذه الدول ومن بين هذه المظاهر مايلي[11]:
- الإيمان بإيديولوجية تنموية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية.
- الاعتماد إلى درجة كبيرة على القطاع السياسي لتحقيق الأهداف المرجوة في المجتمع.
- عدم الاستقرار السياسي.
- قيادة نخبة عصرية يصاحبها هوة سياسية بين الحاكمين والمحكومين.
- عدم وجود توازن في نمو المؤسسات السياسية.

لذلك يرى "فريل هيدي" أن مثل هذه المظاهر التي تتسم بها السياسة التي تسير عملية التنمية في الدول النامية، هي التي تمثل أحد أهم المعوقات السياسية في تلك الدول وهي دون شك تؤثر على عملية التنمية المحلية على المستوى الإقليمي والمحلي.

6- معوقات اجتماعية: تتمثل المعوقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة، والعادات ، والتقاليد، والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، فقد يعوق نظام الملكية السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية المحلية، كما يعتبر نظام من النظم الاجتماعية التي تعيق مجهودات التنمية المحلية، كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم، وتقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية المحافظة[12]، ومن أهم معوقات التنمية المحلية نذكر:

· الزيادة السكانية وأثرها على التنمية المحلية:

تعتبر الزيادة السكانية من بين أهم معوقات التنمية المحلية في المجتمعات المحلية خاصة في الدول النامية، وذلك لما يترتب عنها من أثار سلبية على التنمية المحلية والتي تعد بمثابة مؤشر للتخلف ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية في المجتمع المحلي، وتتمثل أهم تلك الآثار فيما يلي:

- تؤدي أي زيادة سكانية إلى نقص متوسط الدخل الفردي باعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان.
- تتأثر الخدمات المقدمة للسكان في المجتمع تأثيرا سلبيا خاصة الخدمات الرئيسية مثل (التعليم والخدمات الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب ووسائل النقل والاتصالات والكهرباء .....الخ.) بزيادة عدد السكان بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وإمكانياتها في المجالات الخدماتية وهو ما يؤثر تنمية المجتمع المحلي.
- تبتلع الزيادة الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول.
- يؤدي التزايد السكاني إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع وبخاصة المجتمع المحلي، مما يلزم الدولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، كان بالإمكان توجيه تلك الأموال إلى الاستثمار الذي يعمل على تحريك عملية التنمية المحلية[13].

هذا وبالإضافة إلى مشاكل أخرى تتسبب فيها الزيادة السكانية في المجتمعات المحلية وعلى رأسها عدم التكفل الجيد بالطبقات الهشة في المجتمع المحلي من قبل الدولة في مجال الخدمة العمومية كالصحة والتعليم والسكن والغذاء وغيرها من ضروريات الحياة، وذلك نتيجة اهتمام السلطة المركزية بالمدن الكبرى وتناسي المناطق الداخلية المحلية، بسبب قلة الموارد من جهة كثرة السكان، وعدم كفاءة منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية والمنتخبين للضغط على السلطات المحلية والمركزية.

III – التحويلات وأثرها على التنمية المحلية: التحويلات هي الأموال التي يحولها العمال المهاجرون للأسرة والأصدقاء في الوطن، وهي تمثل الرابطة الأشد جلاء بين الهجرة والتنمية المحلية، وقد وصلت التحويلات المسجلة رسميا للبلدان النامية إلى 330 مليار دولار في عام 2008، ويصل إجمالي التحويلات على الأقل إلى ثلاثة أمثال المساعدات المالية الرسمية وهي أكبر مصدر للتمويل الخارجي لبلدان النامية،ففي الهند مثلا زادت التحويلات على 50 مليار دولار في 2008، وفي المكسيك تزيد التحويلات على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي حقوق حصيلة السياحة في المغرب، وإيرادات صادرات الشاي في سيريلانكا، وإيرادات قناة السويس في مصر ففي عام 2008 بلغت التحويلات أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي في طاجكستان وهايتي، وزادت على 10% من إجمالي الناتج المحلي لـ 23 بلدا.[14] وعلى اعتبار أن التحويلات هدايا وليست دخلا، فإن لها عواقب غير مقصودة تؤثر سلبا على عملية التنمية المحلية، مما يجعل التحويلات أحد أهم معوقات التنمية المحلية، ويعود ذلك للأسباب التالية.

فالمتلقون لهذه التحويلات المالية قد لا يتعبون أنفسهم كثيرا في البحث عن عمل أو لا يبذلون جهدا كبيرا في الدراسة، إذا كانوا يعلمون أنهم يستطيعون الاعتماد على هذه التحويلات لتكملة أجورهم، وقد أكد الباحثون على أن الذين يتلقون التحويلات يقللون من مشاركتهم في قوة العمل، وهناك عاقبة أكثر سوءا للتحويلات على التنمية الاقتصادية المحلية والرفاهة في المجتمع المحلي، هي تأثيرها على المؤسسات والحكومة، ذلك أن أسرة تتلقى تحويلات لن تهتم كثيرا بعد ذلك بنوعية المجالس المحلية المنتخبة ولا بنوعية الجهاز الإداري التنفيذي المحلي، وقدرتهم على توفير البنية التحتية والمؤسسات التي تسير التنمية المحلية، وإذا كانت الظروف بل إنها سترسل مزيدا من أعضائها للخارج وستستخدم داخل تحويلات للتعويض عن نقص الخدمات الحكومية، وتفقد الاهتمام

بالضغط على الإدارة المحلية والحكومية لتوفير خدمات أفضل، ولن تشعر هذه الإدارة أو الحكومة بأنها مضطرة لتوفير هذه الخدمات لأنها تدرك أن هذه الأسر تستطيع أن تعول نفسها فتتدهور نوعية الإدارة المحلية والحكومة بالدرجة الأولى[15].

IV – تغير المناخ وأثره على التنمية المحلية: يتسبب تغير المناخ في تفاقم التحديات المتزايدة على التنمية المحلية بشكل أخص، وينسب في إلحاق الضرر بالفعل بالبلدان النامية، عن طريق طرح تهديدات جديدة إضافة إلى زيادة انتشار ظاهرة الفقر في المجتمعات المحلية.

يمثل تغير المناخ تهديدا جادا وداهما على التنمية، فعدم التخفيف من أثار تغير المناخ يمكن أن يسبب إحترارا يصل إلى5 درجات مئوية في هذا القرن، هذا الاحترار الذي قد يضفي أنماط طقس جديدة، سيتطلب التصدي لها جهودا ضخمة من أجل التكيف،ولكن مع هذه الجهود فقد يتعرض ما بين 100– 400 مليون نسمة لخطر الجوع، وتعاني من 1–2 مليار نسمة إضافية من نقص في المياه.

والبلدان النامية هي الأكثر تعرضا للخطر نتيجة تغير المناخ، حيث يقدر لها أن تتحمل ما يقارب من 80% من أثار تغير المناخ، ذلك أن احترارا قدره درجتان مئويتان سيؤدي إلى أدنى حد من الخسائر في البلدان الدخل، وإلى خسارة في إجمالي الناتج المحلي العالمي تبلغ في المتوسط 1%، لكنه يمكن أن يسفر عن انخفاض دائم بمقداره 4–5% في الدخل السنوي للفرد في إفريقيا وجنوب أسيا على حد سواء.[16]

V– خاتمة

إن التنمية المحلية كعملية حتمية في البلدان النامية لاقت أكثر من العقبات وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد، وما يفرضه من صعوبات في استفادة تلك الدول من مزايا السوق العالمية، وكذا العصابات الإرهابية العابرة للحدود، التي كان من أثرها نفور الاستثمارات الأجنبية من الدول النامية نظرا لعدم توفر الأمن والاستقرار فيها، إضافة إلى ما ذكر أنفا من معوقات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وغيرها من العوامل الأخرى التي تعاني منها المجتمعات المحلية، وتقف عرضة لمسار التنمية المحلية في الدول السائرة في طريق النمو، مما يجعل تحقيق التنمية المحلية فيها غاية من الصعوبة ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة، ابتداء من إعادة في المنظومة التشريعية، ومرورا بالحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية المميزة للمجتمع المحلي، وانتهاء بإعادة هيكلة المنظومة الإدارية بما يتماشى مع الإدارة الحديثة المؤهلة لتسير عملية التنمية المحلية وخصوصية المجتمع المحلي من خلال التركيز أكثر على وظائف إدارة الموارد البشرية التي تعتبر المحرك الرئيسي لمؤسسات الدولة ككل وتكييفها مع طبيعة وظروف المجتمعات المحلية.

تعد التنمية بشكل عام هاجس كل الدول خاصة الدول النامية منها، فالتنمية بكل أبعادها وعلى كافة مستوياتها تعطي وزنا واعتبارا ومكانه للدولة سواء على المستوى المحلي الداخلي(أفرادها، مواطنيها)، أو على المستوى الخارجي ضمن النسق الدولي، حيث تنطوي التنمية عموما على إحداث نوع من التغيير قي المجتمع أي (إحداث تغيير مقصود ولكن قصد التطوير والتحسين)، لذلك جاءت التنمية المحلية لتكون أقرب إلى المواطن، فهي تعمل على تحسين أوضاعه وتلبية احتياجاته ، وتتجلى أهمية التنمية المحلية في تفعيل مجالاتها الاقتصادية، السياسية، الإدارية، الاجتماعية والبشرية بكل ما يخدم الإنسان لأنه المقصود من هذه التنمية، وهو الأساس المحوري الذي تبنى عليه التنمية المحلية على وجه الخصوص، والذي توجه إلى خدمته من جهة أخرى.

لذلك فإن جودة التنمية المحلية يتوقف على مدى فعالية مقوماتها وركائزها الأساسية في المجتمع.

قائمة المراجع

[1] الشبيب، كاظم، التنمية و الإصلاح في الوطن العربي، ص11 ،
http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=24287

[2] شافعي محمد زكي ، التنمية الإقتصادية، دار الكتاب المصرية، القاهرة ، 1981، ص78.

[3] نفس المرجع ، ص 78.

[4] أسعيد محمد فايز، مشاكل التنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى ، دار الوطن ، الرياض ، 1984،ص81.

[5] علي الكاشف، التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا. مصر: الدار الجامعية، 2007، ص172.

[6] نفس المرجع، ص173.

[7] فادية عمر الجولاني، تغير الاتجاهات والتكيف السلوكي في المجتمع المحلي. ترجمة فادية عمر الجولاني، مصر، المكتبة المصرية، ط1، 2009، ص118.

[8] حسين عبد الحميد أحمدرشوان، التنمية..اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا. مرجع سابق، ص231.

[9] محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية. مصر: المكتب الجامعي الحديث،2009، ص75–ص77.

[10] محمد شفيق، مرجع سابق، ص79–80.

[11] فريل هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن. ترجمة: محمد قاسم القريوتي 1983، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1985، ط1979،2، ص168.

[12] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية....اجتماعيا،ثقافيا،اقتصاديا،سياسيا،إداريا،بشريا. مرجع سابق، ص225.

[13] محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص50.

[14] دليب رشا، التحولات ودورها في التنمية..طرق النجاة للبلدان الفقيرة. ترجمة: مركزا لأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، "مجلة التمويل والتنمية(صندوق النقد الدولي)"، مصر: مطابع الأهرام التجارية، المجلد 46، العدد 4، ديسمبر 2009، ص30.

[15] رالف شامي وكونيل فولنكامب، التحولات ودورها في التنمية... عكاز ضعيف. ترجمة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، "مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)"، مصر : مطابع الأهرام التجارية، المجلد 46، العدد4، ديسمبر 2009، ص31.

[16] كيرك هاملتون وماريان فاي، مناخ متغير للتنمية. ترجمة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، "مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)"، مصر : مطابع الأهرام التجارية، المجلد 46، العدد 4، ديسمبر 2009، ص 10.